

مفهوم التمويل الدولي:

يشير مصطلح التمويل الدولي International Finance يتألف من كلمتين Finance، وهذا يعني توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جاريه اورأسماليه وفق شروط معينه تتضمن السعر والآجل، وبات هذا المفهوم شائعا منذ العقود الأولى من القرن العشرين اما كلمة International، فيقصد بها مجموعة الدول، وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالميه الثانيه،حيث النظام الدولي الجديد، ونشأت على اثره المؤسسات الدوليه مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأشياء والتعمير. ويقصد بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الاموال دوليا فى شكل قروض أو لاغراض الاستثمار الخارجى اجنبى مباشر وغير مباشر بمختلف صورته،ولذا فان التمويل الدولي يندرج ضمن البند المالى للعلاقات الاقتصادية الدولية، وتظهر اهميته،كنتيجة حتميه للعلاقات المالىه والنقديه الدوليه،ويمكن تصنيفها الى المجموعات الاتيه:

1. الحسابات المترتبة على المبادلات التجاربه بشقيها (الصادرات والأستيرادات)بين الدول المختلفه.
2. التدفقات الدوليه لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفه (كالقروض والأستثمارات... الخ)
3. الألتزامات المالىه المترتبة على الأوضاع السياسيه (مثل التعويضات عند حصول الحرب.. الخ).

وهكذا يمكن تعريف التمويل الدولي على انه:انتقال رؤوس أموال من اماكن(مستثمرين)عن طريق (مقترضين) مجموعة من الوسطاء المالىين بغرض تحقيق جملة من الاهداف اهمها الحصول على أكبر عائد ويكون تحرك رأس مال فى هذا الاطار خارج الحدود السياسيه للدول.

أهمية التمويل الدولي

أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمى:

ان أهمية التمويل الدولي على المستوى العام أو من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن فى تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات،حيث ان اى انخفاض فى مستوى السيولة الاولية لتمويل حركة التجارة يؤدى الى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول وبما ان القطاع الخارجى فى معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو وبالتالي فان اى انخفاض فى نشاط هذا القطاع سيؤثر على معدلات النمو ويقلل من حجم الانتاج المخصص للتصدير والاستثمار والاستهلاك.

أهمية التمويل الدولي على المستوى البلدان النامية:

على ما يبدو، ان التمويل الدولي، وفق الضرورات المطروحة، يعد حاجة لوجود وأستمرار اي اقتصاد سواء كان ناميا او متقدما، وهو حاجة جوهرية لأقتصاديات البلدان النامية، حيث تتطلب عملية التنمية الأقتصادية-الأجتماعية، توفير احتياجات عديدة، للوصول الى مستوى ملائم لمعدل النمو الأقتصادي "ويأتي في المقدمه منه رأس المال (Capital) بوصفه احد عناصر الأنتاج الأساسية، وفقدانه او ضعفه في البلدان النامية نجدها مضطره للأستعانه برأس المال الأجنبي لسد النقص الحاصل في العمليه التنمويه في هذه البلدان، وهكذا فأن البحث عنه هو اهم تحدي التي تجابه البلدان النامية بغية رفع معدلات النمو الأقتصادي.

أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية:

1. سد فجوة الصرف الاجنبي والناجمة من كون الواردات أكبر من الصادرات فى حالة عدم كفاية الاحتياطات الخارجية المملوكة للدولة(قد تكون مملوكة أو مقترضة).
2. تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. مواجهة العجز فى ميزان المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والادخارات المحققة.
4. كما تعلق الدولة اهمية كبيرة على التمويل الخارجى في شكل استثمارات اجنبية مباشرة نظرا لما يوفره هذا الاخير من مال.

أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المانحة للتمويل:

1. تحسين صورة الدولة المانحة امام المجتمع الدولي و اظهارها كدولة تحارب الفقر فى العالم.
2. حماية مصالح بعض القطاعات الانتاجية بالداخل كالقطاع الزراعى الذى ينتج كميات كبيرة ويؤدى عدم تصديرها الى انخفاض أسعارها و اصابة المنتجين باضرار جسيمة وبهذا يمكن التخلص من الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات.

مصادر التمويل الدولي:

تنقسم التدفقات الراسمالية الدولية من حيث الأجل الزمنية الى تدفقات قصيرة الاجل وتدفقات طويلة الاجل كما تنقسم حسب الجهات الدائنة الى مصادر رسمية ومصادر خاصة (غير رسمية).

أولاً: "التدفقات الرسمية: وتنقسم بدورها الى مصادر رسمية ثنائية ومصادر رسمية متعددة الاطراف

1. مصادر التمويل الرسمية الثنائية: تتمثل فى المساعدات والقروض وهى قروض طويلة الاجل تزيد فترة السداد عن 5 سنوات وقد تصل الى 40 سنة ويندرج هذا النوع من القروض تحت بنود القروض السهلة (لانها تحوى على فترة سماح معقولة وفترة سداد طويلة و اسعار فائدة منخفضة).

2. مصادر التمويل الرسمية متعددة الاطراف: تتمثل فى مصدرين هما

أ. مؤسسات التمويل الدولية: مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير.

ب. مؤسسات التمويل الاقليمية : تحوى بنك الاستثمار الاوروبى، بنك التنمية الافريقية، بنك التنمية

الاسيوية، بنك الامريكين للتنمية، صندوق النقد العربي.

ثانياً: " التدفقات المالية الخاصة (غير رسمية): تتمثل فى:

1. تسهيلات الموردين: يطلق عليها قروض التصدير، ائتمان مضمون من طرف الحكومات

المقترضة تمنحه الشركة المنتجة أو المصدرة فى دولة ما للمستوردين فى دولة أخرى ويستخدم

حصيلة هذا القرض فى شراء سلع وخدمات للشركة المانحة للقرض ويتم منح القرض فى سنوات

تتراوح من سنة الى 10 سنوات بأسعار فائدة يعتمد فى تحديدها على اسعار الفائدة فى الاسواق.

2. تسهيلات مصرفية: هى قروض قصيرة الاجل تمنحها المصارف والبنوك التجارية للمقترضين فى

دولة أخرى بهدف تمويل عجز موسمى أو مؤقت ويتراوح أجل استحقاقها ما بين 6 أشهر وسنة .

3. الاسواق المالية الدولية: سوق نقد دولى و سوق راسمال دولى

4. الاستثمار الاجنبى المباشر: يعرف على انه حصة ثابتة للمستثمر المقيم فى اقتصاد ما فى مشروع

مقام فى اقتصاد آخر وفقاً للمعيار الذى وضعه صندوق النقد الدولي IMF يكون الاستثمار مباشراً

حين يمتلك المستثمر الاجنبى 10% أو اكثر من راسمال الشركة.

ميزان المدفوعات Balance of Payments

يشير معظم الاقتصاديين الى ان مفهوم ميزان المدفوعات، بأنه سجل او حساب اساسي "المنظم والموجز" الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في البلد الآخر، خلال فتره معينه عادة ماتكون سنه واحده*، أما صندوق النقد الدولي فقد عرف "ميزان المدفوعات" بأنه مجموعه من الحسابات تتم ضمن فتره معينه محدد بتسجيل نظام، لما يأتي

أ- قيمة المنتجات الحقيقيه، بما فيها الخدمات الصادره عن عناصر الإنتاج الرئيسي، والتي يجري تبادلها بين الاقتصاد المحلي (الوطني) لبلد، وسائر بلدان العالم الأخرى.

ب- التغيرات التي تطرأ على موجودات البلد في الخارج او على دنيه.

ج- التمويل من جانب واحد، المقدمه او المتلقاة من سائر دول العالم، والتي تمثل المقابل لموارد حقيقيه او لديون مالية.. يلاحظ ان هناك اتفاق بين مجموعة التعريفات حوله مفهوم ميزان المدفوعات بأنه "سجل تقيد فيه العمليات كافه التي تجري لمقيمين في بلد ما والخارج، خلال فتره زمني اتفق عليها بالسنة"، كما ان هناك اتفاقا ايضا، كون ان ميزان المدفوعات الذي "يسجل كافة معاملات الاقتصاد مع العالم الخارجي، وبالتالي فهو "يبين مدى فاعلية الاقتصاد ونشاطه على مستوى علاقته مع العالم الخارجي".

اهمية ميزان المدفوعات

تجري الأشاره من قبل الاقتصاديين، الى اهمية ميزان المدفوعات بالنسبه لمختلف البلدان، من ان الأغراض التي يؤديها ومن بينها:

أ. يتيح متابعة التغيرات في موقع البلد المعني، بالنسبه للتجاره العالميه من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاته عبر سنوات متتاليه، وتساعد في قراءة المعطيات من طرف السلطات المعينه في تحديد السياسات الاقتصادية الخارجيه "وخصوصا التجاربه منها" في ضوء النتائج الفعلية "السلبيه أم الأيجابيه" في الموقف الخارجي للأقتصاد الوطني.

ب. تعبر التجارة الخارجيه من مكونات الدخل القومي للبلد المعني ولذلك لابد من معرفة التغيرات في حجمها النسبي عند وضع السياسات التي تؤثر في الدخل القومي والتوظيف ومعدلات الأستثمار.

ت. تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبيه على العرض المحلي لعملة البلد ومن ثم على السياسه الماليه والنقديه الواجب اتباعها...

أهداف ميزان المدفوعات

يتألف ميزان المدفوعات من جانبين، الجانب الأول ويطلق عليه، جانب دائن ويأخذ إشارة (+) وتندرج فيه كافة العمليات التي تحصل الدولة بمناسبةها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب آخر أو ثاني ويطلق عليه جانب مدين، وبإشارة (-) وفيه توضع كافة العمليات التي تؤدي الدولة بمناسبةها استحقاق (مدفوعات) الى العالم الخارجي، ويجري التعامل فيه طبقاً لنظرية القيد المزدوج في المحاسبة والتي تنص على تسجيل كل عملية من العمليات في جانب الدائن وفي جانب المدين في نفس الوقت. وهنا تبرز اهداف ميزان المدفوعات، في انها:

1. توفر معلومات للجهات الحكوميه عن الوضع المالي العالمي للدولة.
2. تساعدها في التوصل الى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحيه.
3. وبصدد مسائل التجاره الخارجيه والمدفوعات من جهة ثانيه
4. وهناك اهداف اخرى يمكن ايجازها في
 - أ. توفير احصاءات التجاره الخارجيه، وقياس تدفق الموارد بين دوله وأخرى
 - ب. تقديم معلومات عن المدفوعات والمقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي
 - ج. يستخدم ميزان المدفوعات لقياس اثر المعاملات الأقتصاديه الأجنبيه على الدخل القومي
 - د. يشير الى عدم التوازن او الأختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا، لأتخاذ وسائل تصحيحيه" من الجهات المعنيه" لأعادة التوازن.

هيكل "تركيب" ميزان المدفوعات (عناصر او مكونات ميزان المدفوعات)

يتألف هيكل ميزان المدفوعات من خمسة حسابات وهم:

1. الحساب الجاري "Current Account" ، ويضم نوعين من الموازين وهما
 - أ. الميزان التجاري، الذي يضم "الصادرات والأستيرادات من السلع فقط وتسمى بالتجاره المنظوره"
 - ب. ميزان الخدمات: الذي يشمل معاملات الخدمات مثل، خدمات النقل والتأمين والسياحه والصيرفه والدخول الأستثماريه) التي تتكون من الفائده وإيرادات الأسهم) ويسمى بالتجاره غير المنظوره "Invisible Trade" وهو من اكبر حسابات ميزان المدفوعات.
2. حساب رأس المال (العمليات الرأسماليه) Capital Account (، وهي ايضا تنقسم الى نوعين:

أ. رؤوس أموال طويلة الأجل: التي تتجاوز السنة، وهي على نوعين، القروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) أو بيعها من وإلى الخارج.

ب. رؤوس أموال قصيرة الأجل: وهي لا تتجاوز السنة مثل العملات الأجنبية والودائع المصرفية والأوراق قصيرة الأجل، الكمبيالات، وتتسم بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها، وعادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية وميزان التحويلات من طرف واحد وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل مجتمعة بميزان المدفوعات الأساسي .

3. حساب التحويلات من طرف واحد ويشمل، الهبات والمنح والهيايا والمساعدات.

4. ميزان الذهب والنقد الأجنبي، وهو الميزن الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة، لكنه يعكس حركة الذهب "بوصفه نقدا وليس سلعة" والنقد الأجنبي بين البلد والعالم الخارجي.

5. فقرة الخطأ والسهو: وتستخدم هذه الفقرة لغرض موازنة الميزان من الناحية الحسابية، ويعود السبب في ذلك هو ان كل عملية تجرى، انما تسجل مرتين في الميزان، مره في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن نظرا لأتباع طريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة لخلق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل اي عدم توازن بين القيديين. ويحصل ذلك في حالة:

أ. الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلته نتيجة لأختلاف في اسعار صرف العملات

ب. الخلل الناجم من تغير القيمة الخارجية لعملة احد البلدين المتعاملين تجاريا.

ت. قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد، وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات بفقرة السهو والخطأ.

مثال توضيحي... (أفترضه حول العراق، انطلاقا من افتراضات لبلدان اخرى)

1. نفرض ان العراق استورد سلع من الخارج بقيمة 10 مليون دولار، فهذه القيمة ستسجل كفقرة مدين في ميزان الحساب الجاري لأنها ادت الى زيادة عرض السلع والخدمات المحليه، ولكن دفع قيمة هذه الأستيرادات ستسجل كفقرة دائن في ميزان النقد الأجنبي، لأنها ستقلل من حقوق العراق على الخارج اي تزيد من التزامات العراق للخارج.

2. لنفرض ان العراق صدر نفطا الى الصين بقيمة 8 مليون دولار، فإن قيمة الصادرات هذه ستظهر كفقرة دائن في الحساب الجاري لأنها ستقلل من عرض السلع في العراق، ولكن استلام قيمة هذه الصادرات ستظهر كفقوة مدين في حساب النقد الأجنبي، طالما انها قللت من المطلوبات العراقيه تجاه الأجانب "الصين" مقابل تقليل من الأرصده الدولاريه لدى الصين.
3. ولنفترض ان العراق قد اجرت سفنها الى قبرص لنقل النفط العراقي وذلك بقيمة 2 مليون دولار. ان هذا الأيجار يشابه عملية تصدير سلعه عراقسه وبالتالي ستظهر كفقرة دائن في الحساب الجاري. اما حينما تدفع قبرص قيمة هذا الأيجار (بالدولار) فستكون هناك زياده في الأرصده الأجنبيه، لدى العراق وستدخل كفقرة مدين في ميزان النقد الأجنبي.
4. ولنفترض ان العراق بنت مصفاة للنفط في سوريا وقد بلغت قيمة هذه التمويلات 12 مليون دولار. فستظهر هذه العمليه كفقرة مدين في حساب رأس المال (العراقي) لأنها تدفقات رأسماليه للخارج، بالرغم من عدم وجود حركه في السلع والخدمات، فيما ستسجل كفقرة دائن في ميزان النقد الأجنبي نتيجة لأنخفاض رصيد العراق من العملات الأجنبيه.
5. ولنفترض ايضا ان العراق، قد اقرضت جيبوتي 6 مليون دولار ، فهذه رؤوس الأموال المتدفقه الى الخارج، ستظهر كفقرة مدين في حساب راس المال، بينما ستظهر كفقرة دائن في حساب النقد الأجنبي لنفس السبب المذكور اعلاه.

الأختلال في ميزان المدفوعات

يجب ان نعلم ان ميزان المدفوعات يشمل نوعان من المعاملات: هما بنود اضافيه حيث تؤدي الى زيادة الأيرادات للبلد. وبنود نقص، لأنها لاتتجم عن المدفوعات الخارجيه والخلل الحاصل في الميزان، هو حالة عدم توازن بين هذين البندين، سواء بهيئة عجز او فائض ،وان الفائض ينطوي على صافي التدفق من الخارج، في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج.

اما كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون هذا الميزان متوازن دائما، نتيجة لأستخدام طريقة القيد المزدوج وكما عرض من قبل... فالأجاباه ان الخلل سيحصل في اجزاء معينه من الميزان وعادة مايكون العجز في الحساب الجاري، لكونه اكبر الحسابات – اكثر ضررا على الأقتصاد الوطني منه في حالة الفائض، والعجز سيؤثر سلبيا على قيمة العمليه المحليه في سوق الصرف الأجنبي

(بافتراض ثبات بقية العوامل ("Ceteris Paribus") ذلك لأن العجز سيقود الى عرض العملة المحليه في السوق المذكوره، اكثر من حاجة او طلب الأجانب على شراء سلعة ذلك البلد. وعادة ماتستخدم السلطات العامه، هنا السياسات النقديه والماليه لتعديل هذا الخلل.

انواع الأختلالات وأسبابها :

تشير معظم الكتابات الى ان انواع الأختلالات في ميزان المدفوعات، تعود لأسباب عديده،

1 . اسباب هيكلية "تتعلق بالبنية الأقتصاديه المتخلفه والأحادية الجانب للأقتصاديات القوميه لمعظم البلدان الناميه وانعكاس ذلك في هيكل التجاره الخارجيه (الصادرات والأستيرادات) اضافة الى هيكل الناتج المحلي، ينطبق على هذه البلدان، التي تتركز صادراتها على سلعة او سلعتين اساسيتين (زراعيه او معدنيه والنفط او الغاز) حيث يتأثر بالعوامل الخارجيه.

2. الأسباب الدوريه "وهي التغيرات التي تمر بها الأقطار المتقدمه – ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الأقتصادي، وتدعي بادورات التجاربه "Business Cycles" مثل حالة الرخاء والركود "الأنكماش"، التي تحصل دوريا... وهي تحدث في اوقات متفاوتة.

3. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحليه... اذا كان سعر الصرف اعلى من قيمه الحقيقيه يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجيه، ويحدث الأختلال... والعكس ايضا يؤدي الى زيادة الصادرات وتقلص الأستيراد، ويحدث الأختلال في الميزان، لذلك فان هذه الأختلالات، غالبا ينتج عنها ضغوط تضخمييه والتي بدورها تسهم في استمرارية الأختلال.

4. الظروف الطارئه، في حالة حدوث الكوارث الطبيعيه كالفياضانات او الجفاف في حالة الأضرابات فهذه تؤثر على صادرات البلد المعني ويختل التوازن في ميزان المدفوعات.

5. وهناك اسباب اخرى تتعلق بضعف وانخفاض انتاجية العمل في البلدان الناميه، نتيجة تقادم

التكنيك والتكنولوجيا المستخدمه في العمليه الأنتاجيه، مما يؤدي الى ضعف معدلات النمو

الأقتصادي، وهذا مايخلق الأختلال ايضا ويدفع اكثر الى اعتماد برامج تنمويه لاتتوفر مقوماتها

الماديه، الأمر الذي يدفع هذه البلدان الى الأستيراد من الخارج."

البنوك الدولية تعريفها وتطورها وأهميتها

أن العمليات المصرفية الدولية قد برزت عندما بدأت البنوك بتقديم القروض بالدولار الأمريكي في المراكز المالية مثل لندن، طوكيو، والبنوك في كل من هذه المراكز الرئيسية هي في الواقع عالمية أو ما يطلق عليها بمتعددة الجنسية. وهناك العديد من التعريفات أهمها:

أ- البنك الدولي هو بنك منظم لتوفير العملاء على مستوى الشبكة الدولية التي تمكنه من تقديم المشورة والخدمات والعمليات الدولية والمحلية للكثير من البلدان.

ب - البنك الدولي هو مؤسسة مالية لجمع الودائع وتوفير الأموال عن طريق الشركات التي تقع في أكثر من بلد واحد.

ج- البنك الدولي هو الشركة التي تنتج و/أو تعرض منتجاتها في الخارج. هذا التعريف أكثر دقة إذ يرى أن البنك الدولي هو البنك الذي يضبط ويراقب الأنشطة المصرفية في أكثر من بلد ولكي يستطيع البنك الدولي ممارسة مختلف أنشطته يترتب الإجراءات اللازمة لعملية التوطين في الخارج .

تطور المصارف الدولية

تطورت المصارف الدولية منذ نشوئها الى الان وممرت بثلاث مراحل:
المرحلة الأولى: قام فيها البنك المحلي بأعمال مصرفية عالمية دون أن يكون له وجود دولي في بلدان أخرى. كأن يقبل الودائع الأجنبية ويمنح قروضا أجنبية.

المرحلة الثانية (بنوك الأوفشور): وهي قيام البنك بتدويل أنشطته بتأسيس فروع له بالخارج، وجاءت هذه المرحلة نتيجة لزيادة حاجات الزبائن وتعقدتها. ويقصد باصطلاح الأوفشور فتح فروع بنكية في بلد خارج البلد التي يتم التعامل بعملتها فمثلا: يتم التعامل بالدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة. ويتم التعامل بالجنيه الإسترليني في باريس بعيدا عن لندن. هذا يعني أن الفرق الأساسي بين البنوك التقليدية وبنوك الأوفشور هو أن خدمات الأخيرة هي عادة لا تكون متاحة لمواطني البلد الذي تعمل فيه .

المرحلة الثالثة: البنوك الدولية (المتعددة الجنسيات أو البنوك التي تعمل ببلد مضيف بحيث يطمح كل البنك بأن يفتح فروعاً في بلدان أخرى، ويقدم البنك منها عادة جميع الخدمات المصرفية.

الأشكال الإدارية للبنوك الدولية

تتخذ البنوك الدولية أشكالاً مختلفة نذكر منها:

1- البنوك المراسلة: وتعني تقديم الخدمات المصرفية بالمراسلة، إما بواسطة البريد أو بأحد أنظمة الاتصال المعتمدة، وتتم هذه العمليات بالزيارات الشخصية من قبل إدارة بنك المراسلين في الخارج لعقد اتفاقية المراسلة .

2- الوكالات: تستطيع الوكالة أن تقدم العديد من الخدمات المصرفية مثل قبول الودائع لأجل، وترتيب عقود القروض الصناعية والتجارية وتقديم التمويل لمنشآت الأعمال المحلية، و التعامل بالكمبيالات وغيرها من الأعمال البنكية الشبيهة، ويلاحظ أن الوكالات تشبه الفروع في كثير من الأعمال، إلا أنها ممنوعة من قبول الودائع من الجمهور .

3- الفروع البنكية: تعد فروع البنوك أكثر الوحدات الإدارية للبنوك العالمية، تقدم هذه الأخيرة نفس الخدمات المصرفية التي تقدمها المراكز الرئيسية في بلادها. ولا تعد الفروع الأجنبية ذات شخصية قانونية مستقلة، بل تعد وحدات إدارية أو أقسام للمركز الرئيس في بلده .

4- الشركات التابعة: تعد هذه الشركات ذات شخصية مستقلة قانونياً لأن لها رأس مالها الخاص ولا تتعرض للإغلاق في حالة فشل الشركة القابضة الأم. كما يمكن لها أن تغلق أعمالها دون أي تأثير في الشركة الأم التي تتبعها، وغالباً ما يتم فتح الشركات التابعة بدلاً من الفروع إذا كانت قوانين البلد الأجنبي لا تسمح بفتح فروع لبنوك أجنبية لمزايا ضريبية.

خصائص أو سمات الديون المصرفية الدولية

يلاحظ أن الديون المصرفية تنسم ببعض الخصائص ومنها:-

- 1- التزايد المستمر بمعدلات مرتفعة وخاصة خلال فترة السبعينات وحتى بداية الثمانينات.
- 2- حدوث تطور واضح في هيكل الديون المصرفية لصالح الديون طويلة ومتوسطة الأجل على حساب الديون قصيرة الأجل.

- 3- التطور في أساليب منح الديون المصرفية هذه حيث تم الحصول على جزء مهم من هذه الديون المصرفية التجارية عن طريق القروض الجماعية أو القروض المشتركة والتي يشترك فيها أكثر من بنك أي تمنحها مجموعة من المصارف بدلا من مصرف واحد كما هو متبع عادة.
- 4- اللجوء إلى الاقتراض من المصارف التجارية الدولية بضمان جهات رسمية في الدول النامية.
- 5- أن معظم القروض التي تمنحها المصارف التجارية دولية النشاط تتم باستخدام الدولار، في حين أن القروض الرسمية يتحقق معظمها في الغالب بعملة الدول المقرضة.
- 6- تكون شروط القروض المصرفية في الغالب أكثر صعوبة وتشددا من القروض الرسمية مثلا لأنها تركز على الاعتبارات الاقتصادية في منحها القروض، في حين أن الاعتبارات الأخرى وبالذات السياسية تؤخذ في الحسبان عند منح القروض الرسمية وقد تخفف من الشروط الاقتصادية التي ترافق منحها.
- 7- سهولة الحصول على القروض المصرفية وسرعتها بالمقارنة مع القروض الرسمية حيث إنها لا تخضع لإجراءات طويلة ومعقدة وتتصل بجهات عديدة كما هو الحال في القروض الرسمية.
- 8- ارتباط هذه القروض بمصالح الدولة الأم الاقتصادية والسياسية في الغالب، رغم أن هذا الارتباط أقل مقارنة بالقروض الرسمية التي تراعي بشكل أكبر تحقق هذه المصالح للدولة الأم.

الأسواق المالية الدولية

ينصرف المعنى الواسع لسوق المال الدولي إلى مجموعة المؤسسات المالية التي تتولى دور الوساطة المالية بين طالبي الأموال وعارضيهما على مستوى العالم ومن أهم هذه المؤسسات:

1- البنوك التجارية و المتخصص

2- شركات التأمين وشركات الأموال.

3- صناديق التمويل والإدخار.

4- مؤسسات أخرى

وظائف الأسواق المالية الدولية

تؤدي الأسواق المالية دورا هاما في الحياة الاقتصادية، وإذا ما حاولنا عرض أهم الوظائف التي يمكن أن تؤديها، فيمكن حصرها فيما يلي:

1- تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد القومي. حيث تشجع سوق الأوراق المالية على تنمية عادة الادخار الاستثماري، خاصة بالنسبة لصغار المدخرين الذين لا يستطيعون القيام بمشاريع مستقلة بأموالهم القليلة، ومن ثم فإنهم يفضلون شراء أوراق مالية على قدر أموالهم، وهذا يساعد على خدمة أغراض التنمية والحد من التضخم، كما أنها تساعد على توجيه المدخرات نحو الاستثمارات الملائمة (سواء في الأسهم أو السندات) وذلك وفقا لاتجاهات الأسعار.

2- المساعدة في تحويل الأموال من الفئات التي لديها فائض (المقرضين) إلى الفئات التي لديها عجز (المقرضين). فالمقرضون يقومون بتخفيض نفقاتهم الاستهلاكية الحالية مقابل الحصول على دخول أعلى في المستقبل عند حلول آجال استحقاق تلك القروض، وعندما يقوم المقرضون باستخدام تلك الأموال المقترضة في شراء وتأجير عناصر الإنتاج، فإنهم سوف ينتجون دخولا أعلى، وبالتالي زيادة مستوى المعيشة ليس فقط للمقرضين بل لكل فئات المجتمع.

3- المساهمة في تمويل خطط التنمية عن طريق طرح أوراق مالية حكومية في تلك السوق. حيث رافق بروز أهمية الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة ازدياد التجاء الحكومات إلى الاقتراض العام من أفراد الشعب، لسد نفقاتها المتزايدة وتمويل مشروعات التنمية، وذلك عن طريق إصدار السندات والأذون التي تصدرها الخزنة العامة ذات الآجال المختلفة، ومن هنا صارت هذه الصكوك مجالا لتوظيف الأموال لا يقل أهمية عن أوجه التوظيف الأخرى.

4- المساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي. حيث إن عمليات البيع والشراء في البورصة تعد مظهرا من مظاهر الائتمان الداخلي، فإذا ما ازدادت مظاهر هذا الائتمان ليشمل الأوراق المالية المتداولة في البورصات العالمية أصبح من الممكن قبول هذه الأوراق كغطاء لعقد القروض المالية.

5- المساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية؛ وهو ما يصاحبه نمو وازدهار اقتصادي.

6- تحديد أسعار الأوراق المالية بصورة واقعية على أساس من المعرفة الكافية ودرجة عالية من العدالة. حيث يتم تحديد أسعار الأوراق المالية عبر المفاوضة أو المزايدة والتي تعكس بصورة أقرب إلى الدقة رأي المتعاملين في السعر المناسب للورقة المالية وفقا لظروف السوق السائدة، بالإضافة إلى ما تقوم به الشركات والجهات الاقتصادية من نشر كافة البيانات المتعلقة بالشركات وصكوكها وأرباحها ومراكزها المالية؛ وهو ما يحول دون خلق سعر غير واقعي للورقة المالية.

7- إن سوق الأوراق المالية تعتبر أداة هامة لتقويم الشركات والمشروعات. حيث تساهم في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع الشركات والمشروعات، ويتم الحكم عليها بالنجاح أو الفشل. فانخفاض أسعار الأسهم بالنسبة لشركة دليل قاطع على عدم نجاحها أو على ضعف مركزها المالي؛ وهو ما قد يؤدي إلى إجراء بعض التعديلات في قيادتها أو في سياستها أملا في تحسين مركزها.

انواع السوق المالية الدولية

وقد جرت العادة على تجزئة أسواق المال الدولية إلى سوقين وهما:

1- السوق رأس المال الدولية: ويهتم بالتدفقات الدولية لرؤوس الأموال طويلة الأجل، ويعتبر هذا السوق إحدى المصادر المهمة للتمويل الدولي من خلال دورها كوسيط مالي بين المقرضين والمقترضين حيث تقوم بتعبئة المدخرات الوطنية إضافة إلى المدخرات الأجنبية من جهة وتقديمها بشكل إستثمارات طويلة الأجل من جهة أخرى. ولا تقتصر مهام هذه الأسواق على توفير القروض الدولية المقيمة بالعملة القيادية فحسب وإنما تشتمل على أسواق الأوراق المالية كأحد عناصرها الأساسية، وهو سوق تباع وتشتري فيه الحقوق من الأوراق المالية سواء كانت حق ملكية " أسهم " أو حق دين " سندات، وذلك وفقا لقواعد وتقاليد معينة.

2-السوق النقدية الدولية: ويهتم بالتدفقات الدولية لرؤوس الأموال القصيرة الأجل. وقد إنتشرت في أنحاء العالم على هيئة مراكز مالية خارجية , " Offshare Centres " تتولى إدارة وتسيير عمليات الصيرفة الدولية من خلال سن القوانين التي تسهل تلك العمليات وتوسيع نطاقها على الصعيد العالمي، أما أهم أهدافها فهو توفير ظروف أفضل للإستثمارات المتعددة الجنسيات. وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن أكثر من نصف أموال العالم تمر من خلال هذه المراكز المالية الخارجية

و 22 % من الأصول الخارجية للبنوك تستثمر فيها . وهكذا تمارس المراكز المالية الخارجية دور البنوك المتعددة الجنسيات سواء من ناحية الملكية أو الأنشطة التي تزاولها.

سوق اليورو دولار

يقصد بها السوق الحسابات والودائع الآجلة المقيمة بالدولار الأمريكي الموجود لدى مصارف أوروبا، حيث تستخدمها هذه المصارف كقروض قصيرة الأجل تحمل فوائد بعملة القطر صاحب تلك الأسواق، وتقع معظم البنوك التي تصدر الودائع اليورو دولارية في بريطانيا وعدد من الأقطار الأوروبية. إضافة إلى بعض المناطق مثل البهاما وكندا وجنوب شرق آسيا، فأطلق عليها الدولار إسم أسواق الدولار الآسيوي.

يتألف هذا السوق بشكل رئيسي من ودائع بالدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى أن العملة الرئيسية المتعامل بها في هذا السوق هي الدولار الأمريكي. ويتركز نشاط سوق الدولار الأوروبي على عمليات ربط الودائع فيما بين البنوك والتي غالبا ما تكون مربوطة لفترات قصيرة الأجل، ويتعامل بهذا السوق المؤسسات المالية الكبرى، والتي تعتبر صانعة لهذا السوق وذلك لقدرتها على جذب المقترضين عن طريق أسعار الفائدة المنخفضة . والعمولات البسيطة فهي تدفع فائدة أعلى على الودائع المودعة لديها، وتتقاضى فائدة أقل على القروض التي تمنحها، ولهذا فإن حجم هذه السوق أصبح حجما هائلا يقدر بمئات المليارات من الدولارات يوميا بسبب طبيعة هذا السوق وحجم المشاركين فيه .

مصادر الدولارات الأوروبية

هناك مجموعة من المصادر التي إشتكرت في تعاظم ظاهرة تراكم الدولارات الأوروبية نذكر منها:
1-العجز في ميزان المدفوعات: شهد ميزان المدفوعات الأمريكي حالات عجز مستمرة وكبيرة منذ فترة السبعينات، ساهم بنمو الدولار الأوروبي جراء تزايد تدفق الدولارات الأمريكية التي خارج الولايات المتحدة الأمريكية بقدر يفوق ما دخل إلى هذه الأخيرة من الدولارات.

2-الودائع الدولارية لأقطار العالم: للدولار الأمريكي مكانة مميزة كعملة إحتياطية، لذلك تقوم البنوك المركزية بتعزيز إحتياطياتها الدولارية وإيداع الفائض منها في البنوك الأوروبية بغاية إستثمارها

، إضافة إلى ما قامت به الشركات الدولية بفتح حساباتها " بالدولار " لإستخدامها في تسوية معاملاتها الدولية. و أن الودائع المذكورة تودع في بنوك أجنبية تدعى بنوك " Off share " موجودة في مناطق عديدة لكنها لا تخضع للقوانين المطبقة فيها مثل متطلبات الإحتياطي أو الرقابة المالية.

3- الآلية التي تعمل بها أسواق الأورو دولار: وتتلخص هذه الآلية بقبول الودائع الدولارية بدون قيود وإقراضها إلى الأطراف المختلفة مما تؤدي إلى خلق الودائع بصورة دائمة ومن ثم خلق أرصدة متضاعفة من الدولارات بسبب ارتفاع معدلات الفائدة مقارنة مع تلك السائدة خارج أوروبا.

4- الودائع الدولارية من الإتحاد السوفياتي سابقا: في مطلع الخمسينات وإبان الحرب الباردة قام الإتحاد السوفياتي بتحويل أرصده الدولارية المودعة في البنوك الأمريكية إلى البنوك الأوروبية، وذلك خشية إحتمال تجميد هذه الأصول من قبل الحكومة الأمريكية أثناء الأزمات السياسية.

5 - الإستثمارات الأمريكية الضخمة خارج الولايات المتحدة الأمريكية: لقد إرتبط نشوء والنمو السريع لأسواق " اليورودولار " بشكل خاص بالإستثمارات الأمريكية الأصل إضافة إلى العديد من الشركات الأخرى المملوكة لشركات أمريكية التي تتعامل بالدولار خارج الولايات المتحدة وذلك بحثا عن الأرباح العالية لإستثماراتها الخارجية مقارنة بتلك المتحققة في بلدها الأم .

سوق السندات الدولية

يقصد بالسندات الدولية وهي السندات التي تصدر في بلد ما لصالح مقترض أجنبي وأصبحت في المدة الحالية أحد أهم التوظيفات الإستثمارية طويلة الأجل ولهذا أصبحت تمثل جانبا مهما من في محفظة الإستثمارات المالية لأي مؤسسة وترجع أهمية السندات الدولية عموما إلى كونها:

أ- أداة ملائمة لتوظيف الأموال في مجالات مضمونة وقليلة المخاطر أيضا.

ب- أداة إستثمار طويلة الأجل تسهم في إعادة توزيع المدخرات للمقرضين على المستوى الدولي

ج- أداة ذات سيولة مرتفعة رغم طول آجال إستحقاقها اذ يمكن التنازل عنها بالبيع في السوق الثانوية.

وتنقسم السندات إلى : السندات الأوروبية والسندات الأجنبية

أ- السندات الأوروبية: هي عبارة عن السندات التي يصدرها المقترضون المنتمون إلى دولة معينة خارج حدود دولتهم في سوق رأس المال لدولة أخرى وبعملة تختلف عن عملة الدولة التي تم فيها

طرح هذه السندات للاكتتاب، فمثلا لو قامت شركات أمريكية ببيع سندات في لندن مقيمة بالفرنك السويسري فإن هذه السندات توصف بالأوروبية.

ب-السندات الأجنبية: وهي عبارة عن سندات دولية يصدرها المقترضين الذين ينتمون لدولة معينة خارج حدود دولتهم في أسواق رأس المال لدولة أخرى، وبعملة نفس الدولة التي طرح السندات فيها، فمثلا لو باعت شركة الألمانية سندات إلى الولايات المتحدة فإن هذه السندات ستقيم بالدولار الأمريكي بوصفها سندات أجنبية، ويتم طرح وبيع هذه السندات بواسطة التجمعات المصرفية في أمريكا. وتتميز هذه السندات بإنخفاض تكاليف عملية الإصدار بالمقارنة بتكاليف السندات الأوروبية. ومن خصائص السندات الدولية أن الفوائد عليها ثابتة على مدى الفترة الخاصة بالإصدار وهذا شيء إيجابي بالنسبة للمقترضين. إذ يمكنهم الحصول على مصادر التمويل بسعر فائدة ثابت، مما يجنبهم مخاطر ارتفاع هذا الأخير في الأسواق المالية ويمكنهم من تحديد سياساتهم طويلة الأجل على هذا الأساس.

الاستثمار الاجنبي المباشر

مفهوم وتعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF) عام 1993، على أنه ((الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (شركة أو مؤسسة أو مصرف) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر)). ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح (المستثمر المباشر) وإلى المؤسسة باصطلاح (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين

المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضًا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. والتنمية.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على

أنها ((الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى)).

وحسب تعريف الأونكتاد فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ((ذل ك الاستثمار الذي يفضى الى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع اجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان الى جنسيتها)). ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق 10 % من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع. وبذلك يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة واعادة استثمار الرباح غير الموزعة وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الادارة وحقوق الامتياز والترخيص لانتاج السلع والخدمات.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في اقتصادات الدول وبخاصة النامية منها بسبب

1- قلة مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في معظمها، وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي وتجاوز أرقام خدمة الدين مبلغ الدين نفسه لذلك فإن فرص التغلب على نقص وقلة مصادر التمويل تنحصر في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الاستثمار المحلي.

2-يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بتعزيز القدرات الوطنية للإنتاج الوطني والتصدير وتيسير اندماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي. لذلك تتطافر جهود وكالات وهيئات النهوض بالاستثمار في أي دولة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء .

3-تسعى البلدان لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الشاملة والمستدامة التي أصبح هدفًا رئيسًا، تسعى إلى تحقيقه هذه الدول، من أجل زيادة دخلها القومي، ومن ثم زيادة

متوسط دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي . وتركز الحكومات على تمويل مشاريع التنمية الحديثة عن طريق جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر .

4- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من حدة قيد ميزان المدفوعات وتفادي اللجوء إلى الديون الخارجية. ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة كما في الدين الخارجي.

5-يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية مثل طائفة من المنافع الاجتماعية لاقتصاد الدولة المضيفة (زيادة رأس المال الاجتماعي)، وخفض تكاليف الإنتاج المحلي، نتيجة إنتاج بعض ماتحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج، وفتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، التمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير، واخيرا" زيادة القيمة المضافة. 6-يعمل على التوسع في استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة والسماح بدخول التكنولوجيا الحديثة. إضافة الى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير .

أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف انواع الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الغرض الذي تسعى اليه هذه الاستثمارات وفيما يلي عرض موجز لهذه الأغراض :-

1-الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

2-الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات. ويعتبر ذلك النوع عوضا عن التصدير من البلد

المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. وارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور والتكاليف المرتبطة بالبيئة في الدول الصناعية بعض هذه الشركات الى الاستثمار في عديد من الدول النامية. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة الى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي.. وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته.

4- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

الآثار الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق مزايا محتملة، إذا ما أحسن توجيهها ومراقبتها، أهمها:

1- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل عبئاً على الاقتصاد المضيف، كالمدفوعات مقارنة بالقروض الخارجية، ولهذا فهي تعتبر بديل ناجح للقروض الخارجية.

2- تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول المضيفة:

أ - فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.

ب فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

ج - الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات، والمعدات، والخبرات والمعارف

الفنية، والتنظيمية، والتسويقية.

- د- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، وضرائب دخل على الأرباح، تزيد من إمكاناتها على الإنفاق ، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها .
- 3- يسهم الاستثمار الأجنبي في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفة.
- 4- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق توفير رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.
- 5 - رفع معدلات وكفاءة التشغيل في الاقتصاد المضيف، وخلق فرص عمل جديدة مما يسهم في حل مشكلة البطالة.

الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسية، ليس في حد ذاته خيرًا محضًا، بل ترد عليه عدة انتقادات منها :

1- صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية، التي تدر ربحًا ووفيرًا وسريعًا، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب، مثل النشاطات السياحية، والتجارية، والمصرفية.

2- يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة ودولة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهما، حيث أن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية، مما ينتج عنه غبن وإجحاف في حقوق ومكاسب الطرف الأخير، حيث قد يفرض المستثمر الأجنبي ثمنًا باهظًا نظير ما يقدم من معرفة تقنية.

3- تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات المتعددة الجنسية في دولة المقر إلى الميل في استيراد المواد والسلع . والكفاءات البشرية وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه الشركات.

4- قد تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سلبيًا على موازين مدفوعات الدول النامية، نتيجة تحويل أرباحها كلها أو معظمها إلى الخارج.

- 5- يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية، وهي في مركز تنافسي ضعيف، مما قد ينتج عنه كساد، أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة، أو الصغيرة الحجم.
- 6- يمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة، كالصناعات الاستخراجية والصناعات البتروكيمياوية والاسمدة.

الاستثمار الاجنبي غير المباشر (المحففي)

مفهوم الاستثمار الاجنبي غير المباشر

يدعى هذا النوع أيضا بالاستثمار الاجنبي المحففي والمشتقة من الاستثمار الاجنبي في المحافظ الاستثمارية. ويعني شراء بعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى ويعطي هذا الاستثمار للمستثمر الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت باصدار الأسهم ، الا انه لا يترتب للمستثمرين وخلافا للاستثمار المباشر حقوقا للرقابة أو المشاركة في ادارة هذه الشركات، فقد عرف الاستثمار الاجنبي غير المباشر، الاستثمار الذي يتخذ أحد شكلين ،شراء الاجانب لأسهم الشركة ، أو اعطاء القروض للشركة أو الحكومة على شكل سندات أو أدوات الخزينة التي يقوم المستثمر الاجنبي بشرئها.

فيما عرف Ball واخرون الاستثمار الاجنبي غير المباشر بانه شراء الاسهم والسندات الاجنبية فقط لغرض الحصول على عائد على الاموال المستثمرة .كما يعرفه اخر الاستثمار الاجنبي غير المباشر هو امتلاك الاوراق المالية من الاسهم والسندات والتي يحتفظ بها المستثمر بهدف توزيع المخاطر وتحقيق مزيج من الاستثمار يحقق له ارباح قصيرة الأجل أو طويلة الاجل اذا توقع هناك ارتفاع في القيمة على المدى الطويل .

ان الاستثمار غير المباشر حتى وان كان في الاسهم ، عادة لا يتعدى نسبة قليلة من ملكية الشركة وهو لا يشمل ولا يتطلب اية التزامات اضافية وهدفه فعلا جني الارباح هو دافعه الاساسي .

لذا فان معيار الاستثمار غير المباشر هو ان المستثمر يقتصر دوره على مجرد تقديم راس المال الى جهة معينة لتقوم بهذا الاستثمار دون ان يكون للمستثمر اي نوع من الرقابة او المشاركة في تنظيم ادارة المشروع الاستثماري. وجدير ذكره ان شراء الاسهم والسندات التي اشترنا اليه قد يكون في السوق الاولية(سوق الاصدار) او السوق الثانوية.

أهمية الاستثمار الاجنبي غير المباشر

تتجسد أهمية الاستثمار الاجنبي غير المباشر من خلال تحديد اهم المزايا بالنسبة للدولة المضيفة:-

- 1- ان إستثمار الاجنبي المحفظي يزيد من سيولة أسواق الاوراق المالية المحلية ، ويمكن أن يساعد على تطوير كفاءة السوق أيضا ، اذ يجعل الاسواق اكثر سيولة كما يجعلها اوسع واكثر عمق.
- 2-الاستثمارات الاجنبية المحفظية يمكن أن تكون مكملة للادخارات المحلية لتحسين معدل الاستثمار من خلال توفير النقد الأجنبي في البلدان النامية ، كما ان الاستثمار الأجنبي المحفظي أيضا يقلل من ضغط فجوة العملات الأجنبية لأقل البلدان نموا مما يجعل الواردات من السلع الاستثمارية اللازمة سهلة بالنسبة لهم.

- 3-ويمكن الاستثمار الأجنبي غير المباشر ايضاً من تحقيق الانضباط والخبرة في أسواق رأس المال المحلية. والتي يمكن أن يكون لها تأثيرات جانبية إيجابية في القطاعات الاقتصادية الأخرى . ان دخول الاستثمار الاجنبي غير المباشر من المرجح ان يحسن من مستوى الإفصاح عن المعلومات والمعايير المحاسبية، وذلك من خلال الاستفادة من تجربة استخدام تلك المعايير في الاسواق العالمية ومعرفة كيفية توظيفها او تطبيقها .

- 4-ان توجيه الاستثمارات الاجنبية الى اسواق الاوراق المالية المحلية يعني حركة رؤوس الاموال الى ذلك البلد ، وهذا من مزاياه بانه يزيد من الطلب على العملة البلد التي تتجه اليها الاستثمارات ويرفع سعرها في الاسواق ويؤدي الى زيادة عرض العملات التي تخرج منها رؤوس الاموال وبالتالي هبوط اسعارها.

التميز بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر

نستطيع التميز بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر من خلال بعدي الملكية والزمن. فالاستثمار الاجنبي المباشر يقصد به قيام المستثمر الاجنبي بادارة مباشرة للمشروع الاستثماري المقام في خارج الحدود الجغرافية لبلده،سواء كان مشروعاً انتاجياً أم خدمياً .وينطوي هذا النوع من الاستثمارات على علاقة طويلة الاجل وعلى التملك الجزئي او الكامل للمستثمر الاجنبي للمشروع .

وأما الاستثمار الاجنبي غير المباشر والذي يكون من خلال قيام المستثمر بشراء حصة في محفظة مالية لشركة استثمار محلية دون ان يخوله ذلك ادارة الشركة او السيطرة عليها ، والذي يعني شراء الاصول بشكل اوراق مالية وليس بشكل اصول انتاجية او سلع استثمارية بهدف الحصول على ارباح المستثمرين.وتكون هذه الاستثمارات عادة قصيرة الاجل.

الآزمات المالية

تُعرف الأزمة في اللغة: بأنها الشدة والقحط، أما مفهوم الأزمة إصطلاحاً؛ فهي حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهي لحظة حاسمة تحمل تحولاً نحو الأسوأ أو الأحسن.

وتعددت تعريفات الأزمة المالية العالمية منها :

1- أنها حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في أثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها إنحصار القروض وآزمات السيولة والنقدية وإنخفاض الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال.

2- هي فترة زمنية تشهد انقلاباً حاداً في الاتجاه النزولي في مؤشرات الأسواق المالية.

3- هي فترة تشهد اضطراباً حاداً ومفاجئاً في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه إنهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد أثاره إلى القطاعات الأخرى.

4- هي فترة تشهد الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول مالي أو أصول حقيقي، فإذا إنهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو إنهيار قيمة المؤسسات التي تمتلكها.

5- هي تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية كحجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات وإعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف، هذا يعني حدث مفاجئ غير متوقع له نتائج سلبية يرتبط بها حدوث خسائر في الموارد البشرية والأموال والثروات الخاصة بالنظام موضوع الآزمة .

خصائص الازمات المالية

وتبرز الخصائص الأساسية للأزمة المالية في النقاط التالية:

- 1-حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.
- 2-التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها.
- 3-نقص المعلومات الكافية عنها.
- 4-تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.
- 5-سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.
- 6-أن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

أنواع الازمات المالية

يتم تصنيف الازمات المالية طبقاً للقطاع الذي بدأت منه إلى ثلاثة أنواع أساسية وهي كالتالي:

أولاً/ الأزمة المصرفية

تظهر تلك الازمات عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع من قبل المودعين، وإذا لم يستطيع البنك تغطية ومواجهة طلب سحب الودائع وحدثت أزمة سيولة لدى البنك وانتشرت إلى بنوك أخرى تسمى هذه الحالة أزمة مصرفية، وإذا حدث العكس أي رفض البنك تقديم قروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب رغم توفر ودائع لديه تحدث أزمة في الإقراض و تسمى أزمة إئتمان.

ثانياً/ أزمة العملة وأسعار الصرف

وتسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث عندما تتغير أسعار الصرف بصورة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، وتحدث هذه الأزمة عندما تقوم السلطات النقدية بخفض قيمة عملتها بسبب المضاربات و بالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لإنهيار هذه العملة.

ثالثا : أزمات أسواق المال (حالة الفقاعات)

تحدث العديد من الأزمات في الأسواق المالية نتيجة لما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة (bubble)، وتتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأسهم هو تحقيق الربح الناجم عن ارتفاع سعره وليس قدرة الأصل على توليد الدخل، وفي هذه الحالة يصبح إنهيار أسعار الأصول مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاها قويا لبيع هذا الأصل فيبدأ سعره بالهبوط وعندها تبدأ حالات الذعر والخوف في الظهور فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

رابعا /الأزمات التوأم

إذا كانت الأزمة في شكل إنهيار أسعار وعوائد الأوراق المالية وإفلاسات وفشل البنوك أو في شكل انهيار قيمة العملة فتسمى بالأزمات التوأم، وتفسرها نظريات الفقاعة وأثر العدوى والأحمق الأكبر.

النظريات المفسرة للأزمات المالية

وهناك العديد من النظريات المفسرة للأزمات المالية يمكن إيجازها كالتالي:

1- نظرية انفجار الفقاعة: وتُعرف بالفقاعة السعرية والفقاعة المالية أو فقاعة المضاربات، وتتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمته العادلة على نحو غير مبرر، وهذا يحدث ، ومن ثم تبدأ حالة الذعر في الظهور فتنهار الأسعار. ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في القطاع نفسه أم في القطاعات الأخرى، ويحدث الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول المالية والمادية نتيجة انفجار الفقاعة، والنتيجة عن بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول والأسهم والعقارات بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية.

2- نظرية الدورة الاقتصادية: وتدور هذه النظرية في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن الاقتصاد يمر بالدورات الاقتصادية من الكساد ولغاية الراج، وبعد مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد تُفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة، وهو ما يسمى بالتمويل المتحوط. أما في مرحلة النمو فتبدأ التوقعات المتفائلة بتحقيق الأرباح وتبدأ الشركات بالحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على السداد، وتنتقل عدوى التفاؤل إلى

السوق المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كافي أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ومع حدوث أزمة مالية لدولة معينة يبدأ القطاع المالي بالإحساس بالخطر، وهذا يؤثر على قدرة الشركات على السداد، وتبدأ الأزمة المالية والتي تتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث الكساد.

3- نظرية المباريات : تفترض هذه النظرية وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية (المضاربون والمستثمرون)، فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان متأثراً بتوقع مستثمرين آخرين، يعني يكون قرار شراء الأصل بناء على التوقع بأن قيمة الأصل ستزداد، بينما في أحيان أخرى يتخذ المستثمر القرار نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ القرار ذاته.

4- نظرية الأحق الأكبر: تحدث نتيجة أفعال المضاربين بشراء أصول بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية لاعتقادهم بأنهم سوف يبيعوا تلك الأصول بمرتفعة لمضاربين آخرين (حمقى)، وتستمر الفقاعة طالما بقي حمقى عندهم الاستعداد لشراء الأصول بأسعارها العالية، وتتوقف الفقاعة عند آخر أحق (الأحق الأكبر) الذي لن يجد من يشتري منه الأصل بسعر مرتفع.

5- نظرية الجشع: طبقاً لهذه النظرية فإن المستثمرين سوف يميلون إلى استقراء العوائد الاستثنائية لطائفة معينة من الأصول، وهو الأمر الذي يجعلهم يستمرون في المزايدة على شراء الأصول الأكثر خطراً للحصول على أقصى عائد.

6- نظرية القطيع: تقوم هذه النظرية على ميل المستثمرين بالشراء والبيع في اتجاه السوق، ويلعب المستثمر المحلي والأجنبي دوراً هاماً في تفجير الأزمة المالية، وتشير الدراسات إلى أن المستثمر المحلي هو أول من يهرب عند حدوث الأزمة لأنه لديه معلومات أكبر من المستثمر الأجنبي، وفي الغالب فإن المستثمر الأجنبي يتبع المستثمر المحلي، أي أن المستثمرون الأجانب يكونون عرضة لسلوك القطيع أكثر من المستثمرين المحليين.

7- نظرية السيولة الزائدة: تلعب السيولة الزائدة الناتجة عن زيادة الدخول أو سهولة الائتمان من الأجهزة المالية إلى التشجيع على شراء الأصول عالية السعر، وهذا يعني أن تطارد كمية كبيرة من الأموال عدداً محدوداً من الأصول المالية.

8- نظرية أثر العدوى: أي انتقال الأزمات المالية والخاصة بأسعار العملة أو انهيار أسواق الأسهم وانتشارها في دول أخرى.

الأسباب العامة للأزمات المالية العالمية

لا يوجد سبباً محدداً يمكن إعتباره أساسياً للأزمات المالية العالمية، ولكن هناك عدداً من الأسباب تتضافر معاً في وقت واحد لإحداث الأزمات ويمكن إيجازها كالتالي :

1_ عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

ويعود ذلك إلى التقلبات في أسعار الفائدة العالمية كأحد أهم المصادر الخارجية المسببة لإندلاع الأزمات، والتقلبات في أسعار الصرف الحقيقية اذ تعتبر من أهم الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي سواءً كان ذلك سبباً مباشراً أو غير مباشر، ففي كثير من الأحيان تؤدي السياسات النقدية والمالية التوسعية إلى إنتعاش النشاط الإقراضي بشكل خطير وإلى تراكم شديد للديون وإلى الاستثمار المفرط في مجال العقارات دافعة بذلك أسعار الأسهم والعقارات إلى الارتفاع الشديد، كذلك في حال إتباع السياسات المالية والنقدية الإنكماشية والتي تستهدف كبح جماح التضخم وإختلال الميزان الخارجي وتصحيح أسعار الأصول قد تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وإلى صعوبة خدمة الديون وإلى إنخفاض قيمة الضمانات وإلى تزايد نسبة الديون المعدومة والتي تهدد البنوك بالإفلاس

2_ إضطرابات القطاع المالي وتشوهاتة :

حيث التوسع في منح الإئتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وإنهيار أسواق الأوراق المالية الناجم عن إنتشار ظاهرة العولمة والإفتتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر تؤدي إلى إندلاع الأزمات المالية العالمية.

3_ مكونات رأس المال :

كان لمكونات رأس المال الأثر البالغ في إندلاع الأزمات المالية، حيث أدى الإعتماد الشديد على القروض قصيرة الأجل المستخدم لتمويل العجز الجاري الضخم لإندلاع الأزمة الاقتصادية، وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أماناً من الاقتراض الأجنبي قصيرة الاجل لما تضيفه من تزايد القدرة الانتاجية للإقتصاد المضيف.

4_ أسعار الصرف الثابتة:

تعتبر أسعار الصرف الثابتة بيئة ملائمة للأزمات، حيث تشجع على الاقتراض الاجنبي لسبب تجاهل المقترضين لمخاطر سعر الصرف وسواءً تم الاقتراض الخارجي مباشرة بمعرفة

المشروعات المحلية أو بطريقة غير مباشرة من خلال وساطة المؤسسات المالية المحلية، فإن تزايد القروض بالعملات الأجنبية يساهم في تعرض الاقتصاد لمخاطر الصدمات الداخلية والخارجية ومن ثم لمخاطر الأزمات المالية.

5_ العولمة المالية :

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية من أهم التحولات والتطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، ولم يعد يؤمن بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بإنتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي، واهمها العولمة المالية والتي تُعرف بالإستثمار المالي؛ وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي أو التراكم المضطرد في رأس المال وتعني زيادة حركية أو حرية إنتقال رؤوس الأموال وبدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي.

المخاطر السياسية: Political risk

يُعرف بريلي مايرز BREALY MAYERS المخاطر السياسية بأنها: المخاطر التي يتعرّض لها المستثمرون الدوليون في نقض الحكومة لوعودها لسبب أو لآخر، وذلك بعدم تنفيذ قرار الاستثمار. أو هو: مصطلح يستخدم عادة لوصف مختلف المخاطر، التي تأتي من ممارسة الأعمال التجارية تحت ولاية حكومة أجنبية ونظامها القانوني.

وتتراوح المخاطر السياسية من مجرد مخاطر محدودة التأثير إلى مخاطر استيلاء الحكومة الأجنبية كلياً على عمليات الاستثمار، وهناك كثير من المخاطر القانونية في مجال الاستثمار الدولي، ببساطة تنبئ تلك المخاطر من عدم القدرة على التنبؤ بالنظم القانونية والتنظيمية الأجنبية وتحدث من خلال أساليب متعددة، هي:

1- المصادرة: Expropriation:

الشكل السياسي الأكثر خطراً في مجال الاستثمار الدولي المباشر أو غير المباشر - هو مصادرة الأصول أو الممتلكات، هذا يحدث - عادةً - عندما تستحوذ الحكومة على ملكية الاستثمار لأغراضها الخاصة، أو تقوم بتوزيعه على المستثمرين المحليين ذوي القطاع الخاص، فالاستيلاء على النفط وغيرها من الثروات المعدنية هو مثال كلاسيكي للمصادرة المباشرة، أما المصادرة غير المباشرة

فيمكن أن تحدث تدريجياً على حقوق ملكية المستثمرين الأجانب من خلال تعريضها للتآكل في مجموعة متنوعة من الطرق.

2- الحماية القانونية وسبل الانتصاف: Legal Protections and Remedies:

يوجد خطر كبير في مجال الاستثمار الدولي هو عدم وجود الحماية القانونية، وسبل إنصاف ملائمة. في كثير من الحالات قد لا تكون هناك سلطة قانونية واضحة مع أي اختصاص لتصحيح المظالم، مثل المصادرة، وفي حالات أخرى قد تفتقر السلطة إلى القدرة على صياغة أو فرض حل مناسب.

3- المعاهدات والاتفاقيات: Treaties and Agreements:

تنشأ المعاهدات من أجل تشجيع الاستثمار الدولي، لكن حدوث تغييرات في تلك المعاهدات أو الاتفاقيات بين الدول تؤثر سلباً على الاستثمارات الخاصة أو الأعمال التجارية، مثل معاهدات الحد أو التخفيض من الكربون تؤثر تأثيراً مباشراً على تكلفة أنواع واسعة من الأعمال التجارية مع دخل قليل نسبياً للمستثمرين، مثلما حصل باتفاقيات قانون الأراضي في الولايات المتحدة الأمريكية.

4- الشفافية والتنظيم: Transparency and Regulation:

هناك خطر آخر أكثر دقة وقانونية يقابل الاستثمارات الدولية هو التنظيم المباشر لنظام الإفصاح والشفافية الكاملة، فالأعمال التجارية المحلية في الولايات المتحدة عرضة لمتطلبات الإفصاح في عمليات البورصة، وهناك شفافية نسبية حول تلك العمليات ومواردها المالية، أما الأعمال التجارية في البلدان الأخرى، فغالباً ما تكون تحت أي التزامات من هذا القبيل؛ مما يجعل الاستثمار في جوهره أكثر خطورة؛ حيث إن المعلومات الكافية والموثوقة لا يمكن الحصول عليه.